

## التنسيقية المصرية للحقوق والحريات: خروج المعتقلين الآن أصبح واجبًا



24 مارس 2020

بعدما اتخذت "حكومة الانقلاب"، اليوم، حزمة من القرارات الهادفة للحدّ من انتشار فيروس "كورونا" والحفاظ على صحة المواطنين، وهي الإجراءات المشابهة لما اتخذته مسبقًا دول العالم بأسره في ظل تفشي الوباء وتخطي آثاره كل حدود الخطر وتزايد أعداد المصابين والوفيات على مستوى العالم، وفي ظل ما أُعلن من إجراءات.. يظل واقع السجون المصرية مُنيئًا بإفئشال أي جهد، بل وزيادة الخطورة على المواطنين جميعًا وليس فقط المعتقلين.

إن واقع السجون المصرية بما هي عليه من تكدس الأعداد وغياب الحد الأدنى من المعايير الصحية والآدمية من نظافةٍ وتهويةٍ وغذاءٍ صحيٍّ ورعايةٍ طبيّةٍ للمرضى - فضلًا عن الأوصياء - ومع منع كافة مستلزمات النظافة والمطهرات والأدوية وحتى الغذاء الصحي من فواكةٍ وخضراواتٍ وعسلٍ وليمونٍ وغيره، مما يتم توصية كل الجهات بها للحماية من انتشار الفيروس، ومع كل هذا.. فإن هذه السجون تتحول إلى بؤرة لانتشار الوباء، سواءً بانتقاله منها أو إليها؛ حيث تظل الأجواء مؤهلة بقوة لانتشار وانتقال المرض الذي لن يفرق بين سجين وسجان، أو بين صغير وكبير.

لقد حذرت "التنسيقية" مرارًا وتكرارًا من تردّي الوضع في السجون وذلك من قبل ظهور هذا الوباء، وكررنا التحذير في الفترة السابقة مع ظهوره، وطلبنا بضرورة اتخاذ القرارات العاجلة بالإفراج عن المعتقلين مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي ينظمها القانون، ونظرًا لطبيعة الوضع وخطورته، وُضع النظام - كما وُضع الكثير من دول العالم - أمام مسئولية أخلاقية كبيرة بالحفاظ على الأرواح، سواءً للمعتقلين أو مخالطهم وأسرتهم، وهم جميعًا شريحة ضخمة من الشعب المصري ومواطنيه ذوي الحقوق القانونية والدستورية والإنسانية قبل كل اعتبار، وتتزايد المسئولية تجاه المعتقلين بفقدانهم حرية اتخاذ إجراءات الحماية التي يستطيعها المواطنون أيًا كانت أوضاعهم..

لذا تُكرر التنسيقية المصرية للحقوق والحريات مطالبة سلطة الانقلاب بقرارات الإفراج تأسّيًا بدول العالم الأخرى كإيران والبحرين وغيرهما، واتخاذ الإجراءات العاجلة قبل وقوع الكارثة.

وحينها لن تضيع حقوق المواطن، وتكون المساءلة القانونية والدستورية لكل المسؤولين عن ذلك.

التنسيقية المصرية للحقوق والحريات

القاهرة - 24 مارس 2020